Funded by the
Erasmus+ Programme
of the European Union

Erasmus + Project:

Programme Evaluation for Transparency and Recognition of Skills and Qualifications (TLQAA+)

الاعتراف بالمؤهلات، والاطار الوطني للمؤهلات وضمان الجودة

Table of Contents

المقدمة 2
الاعتراف بالمؤهلات 2
اتفاقيات الاعتراف القانوني الدولي 3
المعلومات والشفافية 5
ضمان الجودة والاعتماد والاعتراف بالمؤهلات 6
تقويم آليات الاعتراف المعتمدة 7
ضمان الجودة والثقة من أجل الاعتراف بالمؤهلات 7
تأثير مسار بولونيا 9
الأطر الوطنية للمؤهلات والاعتراف وضمان الجودة 9
الاعتراف في التعليم العالي اللبناني 10
الوضع الراهن 10
التحديات التي يواجهها التعليم العالي اللبناني في مجال الاعتراف 11
العبء على لجنة المعادلات 11
النقص في المعلومات الشفافة 11
عدم وجود إطار وطني للمؤهلات ونظام ضمان جودة 12
النقص في الأدوات 12
التوصيات 12
التوصيات العامة 12
التوصيات المتعلقة بضمان الجودة 13
المراجع 13
Annex A. TLQAA+ Project 16
A-1. Objectives 16
A-2. Structure 16

المقدمة

تعرض هذه الوثيقة الدراسات التي أجريت حول الاعتراف بالمؤهلات بشكل عام وكيفية ارتباطها بضمان جودة البرامج في التعليم العالي. كما يصف الوضع الحالي في التعليم العالي اللبناني لما خص الاعتراف بالمؤهلات. تنتهي الوثيقة بمجموعة من التوصيات تمت مناقشتها وتعديلها من قبل المعنيين الرئيسيين في طاولة مستديرة وطنية نُظمت ضمن مشروع Erasmus+ الأوروبي + TLQAA.

الاعتراف بالمؤهلات

وافق المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الذي اجتمع في باريس عام 1993، في دورته السابعة والعشرين على "توصية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته" ، وحدد الاعتراف بمؤهل أجنبي للتعليم العالي على النحو التالي: "قبول السلطات المختصة (الحكومية أو غير الحكومية) في الدولة المعنية بهذا المؤهل على أن يخول حامله أن يعامل وفقا لنفس الشروط المطبقة على الحاصلين في الدولة المعنية على مؤهل مماثل يُعتبر مناظرا للمؤهل الاجنبي المذكور، سواء من أجل الالتحاق بدراسات على مستوى التعليم العالي أو مواصلتها، أو الاشتراك في أنشطة البحوث أو ممارسة مهنة ما، إذا كانت ممارسة هذه المهنة لا تقتضي اجتياز امتحان أو لا تتطلب إعدادا اضافيا خاصا، أو لجميع هذه الأغراض معا، وذلك وفقا لنطاق هذا الاعتراف."

ووفقاً لهذا التعريف ، فإن الاعتراف بالمؤهلات في التعليم العالي هو عملية أساسية ضرورية لتسهيل التنقل بين المؤسسات والبلدان. يضمن تيسير هذا التنقل تفاعلًا أفضل ونشرًا مرنًا للمعرفة والمهارات. يُعتبر الاعتراف أمرًا هامًا بما يخص: التسجيل في مؤسسة أو برنامج للتعليم العالي (الاعتراف بالدرجات أوالارصدة السابقة) ، أو السعي لممارسة مهنة منظمة (الاعتراف بدرجة مهنية أو مؤهلات)، أو الالتحاق بقطاع نشط أو مهنة (الاعتراف بالارصدة السابقة أو المؤهلات والمعارف والمهارات والكفاءات المرتبطة بها).

ذكرت الدراسة التي نشراها Keevy وJansen 2010، ثلاثة مصطلحات أساسية مهمة تتعلق بالاعتراف:

- الاعتراف هو مجموعة من المواصفات الرسمية أو القانونية التي يجب أن يلتزم بها أي مؤهل لكي يتم قبولها كمتوفرة الشروط والمعايير المحددة، مثل ما يتم تعريفه في الغالب للمهن. يمكن أن يكون الاعتراف أحاديًا أو متبادلاً أو مستندًا إلى اتفاقيات إقليمية / تجارية.
- الشفافية هي الدرجة التي يمكن بها تحديد قيمة المؤهلات ومقارنتها في التعليم والتدريب ومكان العمل وغير ذلك.
- المقارنة هي المقارنة بين مؤهلات ومؤهلات أخرى.هي تستند في الغالب، إلى صيغة أو أداة مشتركة - مثل جداول المقارنة - التي تمكّن من تحديد "القيمة الاسمية" للمؤهلات.

تشير العناصر الثلاثة السابقة إلى الأبعاد المختلفة لعملية الاعتراف. بشكل عام ، يتم أخذ الأبعاد التالية في الاعتبار عند دراسة عملية الاعتراف:

- الاعتراف بالشهادات المحلية مقابل الشهادة الخارجية. يقوم الاعتراف بالشهادات الخارجية على الاعتراف بالمؤهلات الصادرة من مؤسسة تعليم عالي عاملة في نظام آخر. يختلف هذا عن الاعتراف بمؤهلات ضمن النظام الواحد، على سبيل المثال، الاعتراف من قبل مؤسسة للتعليم العالي بمؤهلات صادرة عن مؤسسة تعليم عالٍ مختلفة، أو الاعتراف عند دخول برنامج بمؤهل صادر من برنامج مختلف. كثيرا ما تنظم الاتفاقيات الدولية الاعتراف عبر الحدود. ويعتمد التنفيذ السلس لعملية الاعتراف تحت مظلة هذه الاتفاقيات إلى حد كبير على توافر المعلومات عن نظام / مؤسسة التي أصدرت المؤهلات. قد يكون هذا أقل تقييدًا عند الاعتراف بمؤهلات محلية. ومع ذلك ، يوجد داخل نظام ما توترات حرجة أخرى تتعلق بالفرق في المنظورات.

- اتجاه الاعتراف. من الشائع جدا التمييز بين اتجاه الحراك الصادر والوارد. يجب القيام بهذا التمييز في الاعتراف عبر الحدود ولكن أيضا في إطار نظام واحد. يُعد اتجاه الاعتراف بعدًا حساسًا آخر حيث يجب مراعاة الرصيد بعناية. في هذا الاطار لا بد من فهم متبادل للمؤهلات والأنظمة ويجب أن تعالج عملية الاعتراف كل حالة على حدة.
- نطاق الاعتراف. يمكن أن يكون الاعتراف على مستوى النظام ، على مستوى المؤسسة أو على مستوى سوق العمل. في معظم الأنظمة ، يكون الاعتراف بالمؤهلات على مستوى النظام ضروريًا في كثير من الأحيان ولكنه لا يكفي للاعتراف بنفس المؤهلات من قبل مؤسسة أو في سوق العمل في بلد ما.
- "الاعتراف" مقابل "المعادلة". الاعتراف هو عملية يتم من خلالها التعرف على مؤهلات أجنبية دون الحاجة إلى منهج دراسي يمكن مقارنته بدرجة كبيرة وحتى إذا كانت هناك اختلافات ، شريطة أن لا يمكن تعريف الاختلافات في المناهج بأنها "فروقات جوهرية". في المقابل تقوم المعادلة على مقارنة المؤهل بمؤهل قائم في نظام التعرف وتحديد ما يتماشى مع المطابقة. يمكن توسيع مفهوم "الاعتراف" ليشمل التعرف التلقائي على جميع المؤهلات من نظام معين أو من مؤسسة أو من برنامج.

ترتبط التحديات والقيود بكل من الأبعاد السابقة. بشكل أساسي، يجب أن يحافظ نظام الاعتراف من جهة على حقوق حامل الشهادة، ويحمي من جهة ثانية النظام/المؤسسات من سوء فهم لخصائص المؤهلات المعترف بها. ليس الهدفان متناقضين ولكنهما متكاملين مع تداخل كبير. ومع ذلك، قد يساء فهم المفاهيم النسبية والمفاهيم المحددة للسياق. تجدر الإشارة إلى أن تاريخ عملية الاعتراف هو أيضا عامل مهم. على سبيل المثال، سيؤثر الاعتراف بالمؤهلات على مستوى أعلى من وضعه الحالي سلبًا على مستقبل الاعتراف بهذا المؤهل ، بينما في المقابل، سيؤدي الاعتراف بالمؤهلات على مستوى أدنى إلى إحباط وخيبة لحاملي الشهادة. يكون الاعتراف أشد حساسية عند تقويم أول أمثلة من مؤهل معين، فيما تضعف هذه الحساسية مع الاعترافات اللاحقة. ومع ذلك ، يبقى من المهم إجراء متابعة جادة لتطور المؤهلات حتى تلك المعترف بها من قبل.

استنادًا إلى التعليقات السابقة ، فإن توفر وشفافية المعلومات حول المؤهلات تسهل عملية الاعتراف، وتحافظ على حقوق المؤهلين، وتحمي النظام / المؤسسة أصحاب الشأن. من المهم أيضًا أن نثق في أن البرنامج الذي يقدم مؤهلاً يؤكد أن أصحاب الشهادات قد اكتسبوا بالفعل ما هو مذكور في المؤهل. يخدم وجود نظام ضمان الجودة هذا الهدف.

توجد عدة أدوات وقد تم تطبيعها في مختلف البلدان والمناطق لدعم عملية الاعتراف. تنظم الاتفاقيات الدولية الاعتراف بالشهادات الخارجية. توفر شبكات مثل ENIC-NARIC معلومات قيّمة وموثوق بها حول المؤهلات وهذا يغذي عملية الاعتراف. تسمح الأطر الوطنية للمؤهلات (NQF) بقراءة أفضل للمؤهلات وتسهل التعرف على النظام، والذي يتضمن الاعتراف بالمؤهلات بين المؤسسات أو القطاعات أو حتى التعلم مدى الحياة. تسمح أطر المؤهلات الشاملة (QFs) ، مثل الإطار الأوروبي للمؤهلات (EQF) ، بتوفير خدمات كقراءة أوضح من تلك التي توفرها الأطر الوطنية NQFs وكترجمة المؤهلات عبر الحدود، وهذا طبعا يخدم غرض الاعتراف بالشهادات الخارجية. كما تخدم أنظمة الأرصدة القابلة للتحويل أيضا الاعتراف بامقررات. في هذا السياق يشكل ضمان الجودة أداة حاسمة أخرى تعزز الثقة بين الأنظمة والمؤسسات، وبالتالي تخدم دقة عمليات الاعتراف.

اتفاقيات الاعتراف القانوني الدولي

من أجل تسهيل الاعتراف الدولي بالمؤهلات في التعليم العالي، انطلقت منذ القرن الماضي مبادرات واسعة النطاق ومطالبات لوضع توصية ومعايير تستند إلى:

- أطر وطنية المؤهلات (QFs)
- ضمان الجودة
- إرشادات لمراكز المعلومات

تم وضع العديد من الاتفاقيات لتنظيم واعتماد عمليات شفافة ودقيقة لتحديد المؤهلات بناء على المعايير وضمان الجودة .لقد ساهمت العديد من الدول في صياغة هذه الاتفاقيات .قامت العديد من الدول بالتوقيع والتصديق على هذه الاتفاقيات .اعتمدت اليونسكو والمفوضية الأوروبية صكوكًا قانونية تحدد المبادئ والمعايير المتعلقة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي على المستويين الإقليمي والأقاليمي، ومنها:

- الاتفاقية الإقليمية المتعلقة بالاعتراف بالدراسات والشهادات والدبلومات في التعليم العالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (1974) ؛
- الاتفاقية الدولية بشأن الاعتراف بالدراسات والشهادات والدبلومات في التعليم العالي في الدول العربية والأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط (1976) ؛
- اتفاقية الاعتراف بالدراسات والدبلومات في التعليم العالي في الدول العربية (1978) ؛
- الاتفاقية الإقليمية المتعلقة بالاعتراف بالدراسات والشهادات والدبلومات والمؤهلات الأكاديمية الأخرى في التعليم العالي في الدول الأفريقية (1981 ؛ المعروفة باسم اتفاقية الاعتراف بأروشا) ؛
- الاتفاقية الإقليمية المتعلقة بالاعتراف بالدراسات والدبلومات والدرجات في التعليم العالي في آسيا والمحيط الهادئ (1983) ؛
- اتفاقية مجلس أوروبا / اليونسكو بشأن الاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي في المنطقة الأوروبية (1997 ، المعروفة باسم اتفاقية لشبونة) ؛
- الاتفاقية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الاعتراف بالمؤهلات في التعليم العالي (2011)
- التوصية بشأن الاعتراف بالدراسات والمؤهلات في التعليم العالي (1993).
- اتفاقية اليونسكو بشأن الاعتراف بالدراسات والدبلومات المتعلقة بالتعليم العالي في الدول المنتمية إلى منطقة أوروبا.
- أداة اليونسكو العالمية لوضع المعايير بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.

تعنمد معايير الاعتراف وآلياته في المنطقة الأوروبية على اتفاقية الاعتراف لشبونة (LRC April 1997) . وتعتبر هذه الاتفاقية معاهدة بين الدول تتعهد بموجبها الأطراف والسلطات المختصة بالوفاء بالالتزامات (المبادئ والإجراءات) المحددة فيها والتي تنظم العلاقة بالأطراف الأخرى الموقعة على المعاهدة. تشمل الاتفاقية في تعريفها عن السلطات المختصة بالاعتراف مؤسسات التعليم العالي، التي تتخذ قرارات بشأن الاعتراف، وهي بالتالي تلتزم بالمبادئ التي صيغت في الاتفاقية.

تضع اتفاقية لشبونة المبادئ الأساسية للاعتراف العادل بالمؤهلات وفترات الدراسة. وقامت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا وكذلك في بعض البلدان في المنطقة الأوروبية حسب تحديد الاونيسكو بالتوقيع و/أو التصديق على "اتفاقية الاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي في المنطقة الأوروبية" التابعة لمجلس أوروبا / اليونسكو.

المبادئ الرئيسية لاتفاقية لشبونة هي:

1. يحق لمقدمي طلبات الاعتراف التقييم العادل؛
2. يجب الاعتراف إذا لم يُثبت وجود اختلافات جوهرية، وفي حال وجود اختلافات جوهرية، يجب إثباتها من جانب سلطة الاعتراف؛

3. يجب على الأليات و الإرشادات التشجيع على مقارنة نتائج التعلم بدلاً من محتويات البرامج ؛
4. يحق لمقدمي الطلبات الطعن في قرار الاعتراف.

في السنوات التالية لاعتماد هذه الاتفاقية، أضيفت نصوص فرعية، من أجل تقديم توصيات أكثر تفصيلاً ولتقديم إرشادات للمؤسسات والمقيِّمين المعتمدين. في ما يلي بعض النصوص الفرعية الرئيسية:

- التوصية بشأن معايير وإجراءات تقييم المؤهلات الأجنبية والمذكرة التوضيحية (2001 ، تنقيح عام 2010)
- مدونة الممارسات الجيدة في توفير التعليم العابر للحدود والمذكرة التوضيحية (2001)
- التوصية بشأن الاعتراف بالشهادات العلمية والمذكرة التفسيرية (2004)
- التوصية الدولية بشأن القبول في البرامج والوصول للمؤهلات (1999)
- التوصية بشأن استخدام أطر المؤهلات في الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية (2013).

على المستوى الأوروبي ، تم بذل جهود لتطوير وتسهيل الاعتراف. وقد لعب مسار بولونيا، الذي بدأ في عام 1999، دورا رئيسيا في وضع مسألة الاعتراف على جدول الأولويات الأوروبي. في الواقع، يعتبر الاعتراف ضروريًا لإنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA). في إطار مسار بولونيا، يعتبر LRC النص القانوني الدولي الرئيسي الذي يهدف إلى تعزيز الاعتراف العادل بمؤهلات التعليم العالي. أدى هذا المسار إلى العديد من المبادرات لتحسين الشفافية والاعتراف بالمؤهلات، مثل دعم نظام ECTS وملحق الدبلوم (DS) ووضع أطر المؤهلات (QFs).

في إطار هذا المسار، أطلق إعلان بوخارست (2012) مشروعًا لاستكشاف وتحقيق الاعتراف الأكاديمي التلقائي بالدرجات المماثلة. أوصى البيان باستخدام "دليل الاعتراف بالمنطقة الأوروبية" (European Area of Recognition" (manual".

المنطقة الأوروبية للاعتراف (EAR) هو مشروع تم إنشاؤه من قبل برنامج التعلم مدى الحياة و ENIC-NARIC لتحسين ومواءمة ممارسات الاعتراف بين الدول الاوروبية. أنتج المشروع دليل الاعتراف الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي (HEI) (الطبعة الثانية المنقحة 2016). توفر التوصيات المدرجة في الدليل معيارًا لما يعتبر اعترافًا عادلاً في المنطقة الأوروبية ومجموعة من الإرشادات للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية وخلاصة الممارسات الجيدة. كما يشجع مؤسسات التعليم العالي ووكالات ضمان الجودة على تقييم إجراءات الاعتراف المؤسسي من ضمن عمليات ضمان الجودة الداخلية والخارجية.

يعتبر دليل EAR HEI المستند الوحيد المتخصص في الاعتراف الأوروبي الذي يستند اليه للمقيِّمون المعتمدون ومسؤولو القبول وهو يقدم نبذة عن أفضل الممارسات المتفق عليها بشكل عام بناءً على اتفاقية لشبونة للاعتراف (LRC).

وبالإضافة إلى المنطقة الأوروبية ، شكلت اتفاقية LRC نموذجاً احتذت به الاتفاقيات الإقليمية الأخرى لليونسكو، مثل اتفاقية آسيا والمحيط الهادئ المنقحة (اتفاقية طوكيو لعام 2011) والاتفاقية المنقحة للمنطقة الأفريقية (اتفاقية أروشا 2011).

المعلومات والشفافية

تحتاج عملية الاعتراف إلى معلومات دقيقة للعمل بسلاسة وأن تكون نزيهة. الشفافية هي واحدة من المبادئ الرئيسية لاتفاقية لشبونة للاعتراف (LRC). وهي تضمن حصول طالب الاعتراف على معلومات أكثر دقة ووضوحا وموثوقية عن الاعتراف وعن المعايير المطبقة في بلدهم أو في البلد المضيف. هذا شرط مسبق للمعاملة العادلة لجميع الطلبات.

يعتمد الاعتراف إلى حد كبير على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمؤسسة، والنظام الذي يعطي الدبلوم. تعتبر المعلومات الواضحة والدقيقة والشفافة أدوات أساسية في عملية الاعتراف. تشمل المعلومات المطلوبة: أ) نظام الشهادة، ب) إطار المؤهلات، ت) نظام ضمان الجودة (QA)، ث) نظام تحويل الرصيد (CTS)، ج) ملحق الدبلوم (DS)، ح) أية معلومات أخرى مطلوبة.

يمكن الحصول على المعلومات من العديد من المراكز المعتمدة مثل: شبكة ENIC-NARIC والشبكة المتوسطية لمراكز المعلومات الوطنية حول الاعتراف بالمؤهلات (MERIC). تعتبر هذه المنظمات والشبكات الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية المعلومات في أوروبا وبعض البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في ما يلي بعض التفاصيل حول شبكة NARIC-ENIC.

شبكة ENIC: أنشأ مجلس أوروبا واليونسكو الشبكة الأوروبية لمراكز المعلومات (ENIC) في عام 1994 تنفيذا لاتفاقية لشبونة (LRC)، ولوضع السياسات والممارسات للاعتراف بالمؤهلات من خلال تقديم معلومات عن المؤهلات الأجنبية، ونظم التعليم، ومخططات التنقل، والاعتراف بالشهادات الأجنبية. تتكون الشبكة من مراكز معلومات وطنية في البلدان الموقعة على LRC. تتعاون ENIC بشكل وثيق مع شبكة NARIC.

شبكة NARIC: قامت شبكة مراكز معلومات الاعتراف الأكاديمي الوطنية (NARIC) بمبادرة من المفوضية الأوروبية. أنشئت الشبكة في عام 1984 لتحسين الاعتراف بالشهادات الأكاديمية وفترات الدراسة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU). وهي تشمل أيضا دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) وتركيا. وقد حددت جميع البلدان الأعضاء مراكز وطنية ، الغرض منها هو المساعدة في تعزيز حركة الطلاب والمعلمين والباحثين من خلال تقديم المشورة والمعلومات المتعلقة بالاعتراف الأكاديمي بالدبلومات وفترات الدراسة. يُعتبر مؤسسات التعليم العالي وسلطات الاعتراف المختصة والطلاب وأولياء الأمور والمعلمين وأرباب العمل المحتملين المستخدمين الرئيسيين الخدمات هذه الشبكة.

جمعت مراكز المعلومات الوطنية هذه في البلدان الأوروبية كميات هائلة من المعلومات. ظهرت الحاجة إلى دمج وتنسيق جميع المعلومات في قاعدة بيانات دولية. أنشئت المفوضية الأوروبية قاعدة بيانات ORTELIUS، ومركزها في فلورنسا وهي تعمل منذ عام 1996، وتوفر جميع أنواع المعلومات عن أنظمة التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الفردية. بالاضافة تم إنشاء نظام معلومات التنقل الأكاديمي الإقليمي والاعتمادي (TRACE) المرتبط باليونسكو، وهو أوسع نطاقًا من المنطقة الأوروبية، بالتنسيق مع الاتحاد الدولي للجامعات (IAU). IAU هي شبكة معلومات دولية لجمع ومعالجة وتوحيد المعلومات حول التعليم العالي.

ضمان الجودة والاعتماد والاعتراف بالمؤهلات

يرتبط الاعتراف بالمؤهلات بضمان الجودة. ينص دليل الاعتراف الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي EAR على هذا الارتباط بوضوح. في ناحية، يجب على ضمان الجودة الداخلي والخارجي للبرامج تقييم إجراءات الاعتراف والمعايير المستخدمة. ومن ناحية أخرى، تأخذ عمليات الاعتراف بعين الاعتبار ضمان الجودة المطبق في أي برنامج.

تقويم آليات الاعتراف المعتمدة

يدعو بيان بوخارست 2012 بوضوح إلى تقييم عمليات الاعتراف المطبقة. فإنه ينص: "إن الاعتراف الأكاديمي والمهني العادل ، بما في ذلك الاعتراف بالتعلم الرسمي وغير الرسمي، هو في محور المنطقة الاوروبية للتعليم العاليEHEA ... نرحب بدليل منطقة الاعتراف الأوروبي (EAR) ونوصي باعتماده كمجموعة من المبادئ التوجيهية للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية وخلاصة الممارسات الجيدة، وكذلك نشجع مؤسسات التعليم العالي ووكالات ضمان الجودة على تقييم إجراءات الاعتراف من ضمن عمليات ضمان الجودة المؤسسية الداخلية والخارجية."

وقد استجابت المعايير والمبادئ التوجيهية الأوروبية (ESG 2015) لبيان بوخارست في المعيار 1.4.

المعيار 1.4: *قبول الطلاب والتقدم والاعتراف والشهادة*

يجب على المؤسسات أن تطبق باستمرار القوانين المحددة مسبقًا والمنشورة والتي تغطي جميع مراحل "حياة" الطلاب، على سبيل المثال: قبول الطلاب والتقدم والاعتراف والشهادات.

ضمان الجودة والثقة من أجل الاعتراف بالمؤهلات

يكمّل تطبيق نظام ضمان الجودة المناسب لبرنامج معين توافر معلومات شفافة حول البرنامج ويدعم الثقة في المؤهلات الممنوحة. ومع ذلك، يجب توفير معلومات كافية حول عمليات ضمان الجودة المعمول بها. في أغلب الأحيان ، تعنى الاتفاقات الرسمية بشأن الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية بالاعتراف المتبادل الضمني أو الصريح بنظم ضمان الجودة والاعتماد.

توضح المعايير والمبادئ التوجيهية الأوروبية (ESG 2015) :

"إن التفاعل مع عمليات ضمان الجودة، وخاصة العمليات الخارجية، يسمح لنظم التعليم العالي الأوروبية بإظهار الجودة وزيادة الشفافية، وبالتالي المساعدة في بناء الثقة المتبادلة والاعتراف بشكل أفضل بمؤهلاتهم وبرامجهم وغيرها من الأحكام".

تشمل أهداف ESG ما يلي:

"إنها تدعم الثقة المتبادلة، مما يسهل الاعتراف والتنقل داخل الحدود الوطنية وعبرها" ؛

إن وجود أنظمة وإجراءات ضمان الجودة واضحة وذات سمعة جيدة يعزز مناخ الثقة، وبالتالي يسهل الاعتراف بالمؤهلات. في المقابل، إن عدم وجود نظام لضمان الجودة ، أو مجرد عدم توافر المعلومات حول هذا النظام، يمكن أن يؤدي إلى عدم الثقة ويجعل من الصعب الاعتراف على المؤهلات الممنوحة. أجريت دراسة استقصائية من قبل شبكة ENIC / NARIC، وأشارت إلى أن الصعوبات في الوصول إلى المعلومات حول جودة برامج مؤسسات التعليم العالي تشكل العقبات الرئيسية أمام الاعتراف بالمؤهلات. يؤكد (Campbell & Van der Wende 2000) مسؤولية نقص المعلومات مع تطور نظم ضمان الجودة الوطنية في المواقف المحافظة تجاه تقييم المؤهلات الجديدة. من جانب أخر، هناك أيضا مؤشرات على أن القرارات المتخذة بشأن الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية في لشبونة تتأثر إيجابيا بالثقة في نظم ضمان الجودة والاعتماد الوطنية .وبالتالي ، فإن التطورات في مجال الاعتراف بالمؤهلات يمكن أن تعزز الاعتراف الضمني أو الصريح بنظم ضمان الجودة. في هذا السياق، خطى الاتحاد الأوروبي خطوة إلى الأمام في اتجاهين:

- تحديد مجموعة مشتركة من المعايير والمبادئ التوجيهية، ESG، وتحديد الإجراءات للتحقق من صحة ما إذا كانت تُحترم في نظم ضمان الجودة. يؤدي هذا إلى تنسيق أنظمة ضمان الجودة والتفاهم المتبادل بينها.
- إنشاء سجل أوروبي لهيئات ضمان الجودة. يسهِّل هذا السجل التقييم عبر الحدود الوطنية، ويُعزز أيضاً الثقة بين هيئات ضمان الجودة، وبينها وبين مختلف مؤسسات التعليم العالي.

لا تزال معظم البلدان ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، تطبق إجراءات مفصلة ومعقدة للغاية تستند إلى اختبارات معادلة وترفض الاعتراف التلقائي بالدرجات والمؤهلات الأجنبية. تشمل هذه الإجراءات تحليلات مفصلة للمقررات وبنية المناهج الدراسية ومحتوياتها وأنظمة الفحص وما إلى ذلك. ومع ذلك، في هذا السياق، توجد أيضًا روابط واضحة مع ضمان الجودة والاعتماد. تأخذ وزارة التعليم الأمريكية بعين الاعتبار، في عملية اتخاذ قرارات المعادلة، وجود أنظمة اعتماد في بلدان أجنبية تعتمد معايير تطبيقية مماثلة لتلك المستخدمة من قبل جهات الاعتماد الأمريكية. في الواقع، يحدد هذا نوعًا من الاعتراف الرسمي بنظم الاعتماد الأجنبية من قبل الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن عدم القابلية للمقارنة بين أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الوطنية يمنع التقدم في هذا المجال. في بعض المجالات مثلا، تفرض الولايات المتحدة وجود وتوافق نظم الاعتماد وضمان الجودة. في بؤامج الطب مثلا، سيكون مطلوبًا اعتبارًا من عام 2020، أن تكون البرامج الأجنبية قد حصلت على الاعتماد من قبل وكالة معتمدة لكي يتم الاعتراف بمؤهلاتها.

في بعض البلدان الأوروبية، تعتبر آليات ضمان الجودة معادلة وظيفيا في المعايير المستخدمة. ساهم الاعتراف الرسمي بنظم ضمان الجودة والاعتماد الوطنية في جعل مسألة الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية أقل إشكالية وبيروقراطية.

يمكن العثور على مثال آخر للاعتراف المتبادل بنظم ضمان الجودة والاعتماد في مجال برامج التنقل وبرامج تحويل الأرصدة، (برنامج ERASMUS / SOCRATES بدأ في عام 1989). ومع ذلك، يمكن طرح بعض الأسئلة المتعلقة بعدم وجود اختبارات رسمية للجودة في برنامج ERASMUS (Van Damme, 2001a). يستند برنامجERASMUS ونظام ECTS على الاعتماد الأقصى لمفهوم "القبول" أو "الاعتراف" من خلال طلب قبول مسبق للاعتمادات الأجنبية من قبل المؤسسة المحلية، دون أي تدقيق مسبق للمحتويات، وأساليب التدريس، وعبء العمل، وإجراءات تقييم الطلاب، إلخ ودون أي إشارة إلى الجودة. في الآونة الأخيرة، تم طرح أسئلة ضمان الجودة داخل البرامج الأوروبية.

في برنامج (UMAP برنامج التنقل الجامعي في آسيا والمحيط الهادئ)، يتم التعامل مع قضايا الجودة التي تتعلق بتنقل الطلاب بشكل واضح. وينص المبدأ الأول في قوانين UMAP على ما يلي: "تعمل برامج UMAP بين مؤسسات التعليم العالي الفردية المعتمدة، أو اتحادات المؤسسات، على أساس القبول المتبادل لمدى ملائمة قرارات الاعتماد الوطنية". تعتبر جميع مؤسسات التعليم العالي العامة أو الخاصة الموجودة في البلدان أو الأقاليم المشاركة في UMAP، والمعترف بها في البلد الأم المشارك معتمدة على المستوى الوطني. يعني هذا الاعتراف المتبادل الرسمي لنظم الاعتماد الوطنية وقرارات اعتمادها في منطقة UMAP بأكملها.

ذكر هارمان (a1998) أن ضمان الجودة أصبح ذا أهمية خاصة في أنظمة التعليم العالي التي تعتمد نهجًا أكثر تنظيماً ذاتيًا في العلاقات بين الحكومة والمؤسسات، كما هو الحال في معظم بلدان أوروبا الغربية. نتعلم من التجارب الدولية في مجال ضمان الجودة، أهمية اختيار العناصر التي يمكن دمجها في الثقافة الوطنية وخصائص النظام الأكاديمي الوطني (هارمان، b1998). من هذا المنظور، هناك الكثير من الاهتمام في مجتمعات التعليم العالي وضمان الجودة للتنوع الثقافي في أنظمة ضمان الجودة وكذلك بعض القلق من أن العولمة ستؤدي إلى فرض نموذج موحد للاعتماد.

يؤثر التعليم العابر للحدود بشكل متزايد على النهج الدولية في الاعتراف الأكاديمي. على الرغم من أن اتفاقية لشبونة لا تتعامل تحديدًا مع قضايا الاعتراف المحددة، والتي تظهر نتيجة للتطور السريع للتعليم العابر للحدود، فإن المبادئ التي تستند إليها تعتبر قوية بما يكفي لتبقى الإطار المعياري للتعامل مع تلك التطورات (Wilson & Vlasceanu, 2000).

بصورة نهائية، من المؤكد أن الشفافية والتقارب الدولي في عمليات ضمان الجودة من شأنه أن يعزز الاعتراف المتبادل وقبول المؤهلات، مما يقلل من بيروقراطية الاعتراف.

تأثير مسار بولونيا

تهدف إصلاحات مسار بولونيا إلى تحقيق القابلية للمقارنة والتوافق والشمولية بين أنظمة التعليم العالي المتعددة في أوروبا، من خلال تعزيز الشفافية وضمان الجودة وتحديد نقاط التقارب التي تشكل سياقًا مرجعيًا مشتركاً، مثلا في مدة الدورات ومؤشرات المستوى ودلالات الدرجات والارصدة الخ.

بالإضافة إلى نتائج التعلم الأكاديمي التقليدية القائمة على اكتساب المعرفة والتدريب على البحوث، فإن الربط المباشر بين التعليم العالي مع تقدم الاقتصاد (هدف لشبونة) هو أحد أسباب إدراج المهارات القابلة للتحويل (المستندة إلى سوق العمل) في نتائج التعلم.

يعزز التفاهم المشترك الذي ينبثق عن توحيد مؤهلات ونتائج التعليم في أوروبا الثقة المتبادلة، وقد تم تعزيزها وتوحيدها من خلال تطبيق معايير وإجراءات مشتركة وشفافة لضمان الجودة الداخلية والخارجية. ويوضح هذا أيضا الاعتراف المتبادل بفترات الدراسة وجودة المؤهلات، ليس فقط داخل البلدان الأوروبية، ولكن أيضا مع مناطق أخرى مثل آسيا ومنطقة الشرق الأوسط.

إن عولمة التعليم الأكاديمي العالي تزيد من الحراك المهني الأكاديمي والطلب على الاعتراف بالمؤهلات المتبادلة على أساس ضمان الجودة وفقاً لمبادئ اتفاقية لشبونة.

يتم في أوروبا وآسيا إنشاء هيئات الاعتراف، مثلا (رابطة ضمان الجودة في التعليم العالي (ENQA))، ومركز SEAMEO الإقليمي للتعليم العالي والتنمية، ووكالة المؤهلات الماليزية (MQA)، وشبكة ضمان الجودة الأسيوية (AQAN). أدى إنشاء استراتيجيات الاعتراف المشترك بين بلدان ASEM إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في آسيا وأوروبا، كما شجعت حراك الطلاب والأكاديميين والباحثين مما أدى إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين المناطق المتعاونة.

في هذه المرحلة ، يعتبر ضمان الجودة أساسيا لتحقيق الثقة المتبادلة بين المؤسسات؛ لذا يجب تحليلها بشكل جدي ومعالجتها بشكل مقنع. ويعد تطوير إدارة الجودة الداخلية والخارجية للمؤهلات جزءًا لا يتجزأ من إصلاحات بولونيا.

يمكن للآليات الداخلية لإدارة الجودة في أي منظمة، إذا كانت كافية، أن تضمن نتيجة إيجابية للتقييمات الخارجية للجودة؛ يمكن النظر إلى توفير برامج التعليم وإجراء البحوث على أنها عمليات تفاعلية لزيادة نتائج التعلم وكفاءاته.

الأطر الوطنية للمؤهلات والاعتراف وضمان الجودة

يعدد دليل الاعتراف الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي خمسة عناصر مطلوبة لتحديد المؤهلات. هذه العناصر هي:

1. مستوى المؤهلات
2. حجم العمل
3. الجودة
4. الخصائص
5. نتائج التعلم

ويبين تعريف هذه العناصر الخمسة الرئيسية الترابط القوي بين أطر المؤهلات وضمان الجودة. تسمح اطر المؤهلات بقراءة أفضل للمؤهلات والشهادات، وتسمح أيضًا بترجمة جيدة للمؤهلات بين نظام وآخر. ويشجع وضع وإدارة أطر

المؤهلات الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة في التعليم العالي التي تشعر بالقلق إزاء أهمية المؤهلات. بطريقة تكاملية، يتطرق ضمان الجودة إلى الملاءمة لغرض عمليات التعلم والأنشطة الأكاديمية المختلفة ذات الصلة. كل منهما ييسر الاعتراف العادل وشفافية للمؤهلات.

أما بالنسبة لضمان الجودة، فإن الفهم المتبادل لأطر المؤهلات مطلوب أيضًا للاعتراف العادل. تبنت أوروبا خيار تحديد إطار عام شامل ترتبط به أطر المؤهلات الوطنية. حدد إطارين شاملين اثنين على الأقل. في مؤتمر برلين، تم إنشاء مجموعة من المراجع والمعايير المشتركة لتعزيز توافق مختلف الأطر الوطنية للمؤهلات (NQFs) في المنطقة الاوروبية للتعليم العاليEHEA. تم تطوير وإقرار إطار المؤهلات الأوروبية (EQF) في عام 2005.

ساعد تطوير هذا الإطار الشامل للمؤهلات لصالح EHEA في وضع أطر المؤهلات الوطنية، وتعزيز الفهم المتبادل للمؤهلات الوطنية وتسهيل الاعتراف المتبادل.

تحدد أطر المؤهلات بشكل دقيق مستواها (العنصر الأول من العناصر الخمسة المذكورة سابقاً). كما يوفر تلميحات مهمة حول عبء العمل وملف تعريف المؤهل. عبر ترجمة هذه المستويات من نظام إلى آخر، يتم تسهيل عملية الاعتراف.

الاعتراف في التعليم العالي اللبناني

الوضع الراهن

تتحمل وزارة التربية والتعليم العالي المسؤولية الشاملة عن التعليم العالي في لبنان. التعليم العالي اللبناني هو واحد من الأقدم في المنطقة، ويضم حوالي 200000 طالب، مسجلين في جامعة عامة واحدة، الجامعة اللبنانية، (40٪ من الطلاب)، وفي حوالي 50 من مؤسسات التعليم العالي الخاصة. تتبنى هذه المؤسسات مجموعة واسعة من الأنظمة الأكاديمية، مع طرق تعليم تقليدية.

منذ عام 1957، أنشأ مرسومًا لجنة لمعادلات والاعتراف بالشهادات. تعمل لجنة الاعتراف تحت مظلة وزارة التربية والتعليم العالي ويديرها مدير عام التعليم العالي. تعتمد اللجنة عملية شفافة ولها العديد من الممارسات الجيدة حيث يتم التعامل مع أكثر من 10000 طلب اعتراف/معادلة في السنة.

ويتم الاعتراف/المعادلة للمؤهلات في اتجاهين: الاعتراف بالشهادات لبنانية بشكل رئيسي للطلاب اللبنانيين والأجانب في الخارج، والاعتراف والمعادلة للشهادات الأجنبية للطلاب اللبنانيين (40٪ من المهاجرين اللبنانيين يحملون شهادة تعليم عالي) والطلاب الأجانب في لبنان. في السنوات الأخيرة وبسبب أزمة الهجرة السورية، ألقي على لجنة المعادلات مواجهة التحدي المتمثل في الاعتراف بالمؤهلات السورية، مع بعض الحالات الخاصة المتعلقة بنقص الوثائق الرسمية.

أظهرت الإحصائيات التي تم جمعها في عام 2009 أن 65٪ من قرارات المعادلة هي ضمن النظام اللبناني، أي معادلة مؤهلات الجامعات الخاصة. تخضع المؤهلات الواردة من نظام أجنبي للمعادلة وهي في الغالب لمواطنين لبنانيين (88%). نصف المعادلات هي على مستوى البكالوريوس، وربع منها لكل من مستويات الماجستير والدكتوراه. تتغير هذه النسب بشكل كبير بعد فصل الاعتراف إلى فئتين: الشهادات اللبنانية والشهادات غير اللبنانية. حوالي 80 ٪ من الشهادات اللبنانية المعترف بها هي في درجة البكالوريوس و 15 ٪ على مستوى الماجستير. بالمقارنة، أكثر من 60٪ من الشهادات غير اللبنانية المعترف بها هي في مستوى الدكتوراه، وأقل بقليل من ربعها على مستوى الماجستير. نصف الدرجات اللبنانية المعترف بها هي في مجال الأعمال والاقتصاد ونحو 40 ٪ في العلوم الاجتماعية والعلوم. ثلث الشهادات غير اللبنانية المعترف بها هي في مجال العلوم وأكثر بقليل من 15٪ لكل مجال من مجالات الهندسة والطب والعلوم الصحية والعلوم الاجتماعية.

أبقى أحدث قانون ينظم التعليم العالي على لجنة المعادلات. يخفف قانون 2014 من مهمة الاعتراف داخل النظام اللبناني ويجعلها أوتوماتيكية تقريبا، ووسع مهمة اللجنة إلى الاعتراف كما يلي:

- الاعتراف بالمؤهلات التي لا معادل لها في النظام اللبناني
- الارصدة المكتسبة في مؤسسة غير لبنانية دون الحصول على شهادة نهائية

لم تصدر أي مراسيم تطبيقية لوضع المواد العامة في القانون موضع التنفيذ. علاوة على ذلك، هناك حاجة لتحديث الأدوات المستخدمة في عملية الاعتراف (المعادلة).

التحديات التي يواجهها التعليم العالي اللبناني في مجال الاعتراف

بشكل عام ، تتحمل مؤسسات التعليم العالي اللبنانية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي المسؤولية عن:

- توحيد التفاعل وتبادل المعرفة بين مؤسسات التعليم العالي العديدة في لبنان، لتسهيل التعرف على برامج بعضها البعض.
- ضمان الوصول العادل والسهل لجميع الطلاب.
- ايجاد الحلول لعدم وجود أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في جميع المجالات.
- زيادة الخبرات في عمليات ضمان الجودة.
- تجاوز الخبرة البحثية المحدودة.

يواجه قطاع التعليم العالي اللبناني العديد من التحديات، منها ما يتعلق بشكل مباشر في عملية الاعتراف. في ما يلي، نعدد بعض التحديات الهامة المتعلقة بالاعتراف.

العبء على لجنة المعادلات

يشكا الاعتراف بالشهادات اللبنانية عبئًا ضخمًا على لجنة المعادلات. ذكرنا أعلاه أن حوالي ثلثي الاعترافات مرتبط بالمؤهلات الجامعية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاصة في لبنان. يدعو القانون الجديد (رقم 225 ، نيسان 2014) إلى تبسيط إجراءات المعادلة هذه نحو المزيد من القبول. غير أن المراسيم لم تصدر في هذا الصدد.

النقص في المعلومات الشفافة

لا يوجد شيء مماثل لمراكز ENIC-NARIC في لبنان. يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بمؤسسات وبرامج التعليم العالي من موقع الويب الخاص بالمؤسسات أو من موقع المديرية العامة للتعليم العالي بالوزارة. هناك حاجة الى:

- نظام معلومات مركزي يوفر معلومات دقيقة ومتناغمة وشفافة حول المؤهلات التي يتم تقديمها في لبنان والتي ستخدم الاعتراف بالمؤهلات اللبنانية الصادرة. هذه مهمة صعبة لأسباب مختلفة من بينها التنوع في النظم المعتمدة في التعليم العالي، والعدد الكبير من المؤهلات الممنوحة في البلاد. تعتبر تجربة ENIC-NARIC غنية وملهمة في هذا الصدد.
- اعتماد طريقة واضحة لاستخدام المعلومات الحالية للاعتراف بالمؤهلات الواردة، مثل المعلومات المقدمة من مراكزENIC-NARIC . يجب تحديث الإجراءات والنماذج المستخدمة حاليًا.

عدم وجود إطار وطني للمؤهلات ونظام ضمان جودة

على الرغم من تقديم مشروع قانون إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة في لبنان منذ سنوات عديدة للبرلمان، إلا أنه لم يتم التصويت عليه بعد. لا يوجد نظام لضمان الجودة في لبنان. وقد تم تعويض ذلك واستبداله بإجراءات من العديد من المؤسسات التي عملت على تقييم واعتماد أنظمتها وبرامجها من قبل هيئات دولية. في حين يملأ الاعتماد من قبل هيئات دولية بطريقة جيدة الفراغ الناتج عن غياب نظام وطني، يمكن للثقة في النظام أن تتحسن إلى حد كبير من خلال وجود نظام ملائم ومحدد. علاوة على ذلك، ونظراً لعدم وجود نظام ضمان الجودة الوطني، من الصعب التحقق من أن إجراءات الاعتراف المستخدمة داخل المؤسسات تنظر في تفاصيل إجراءات ضمان الجودة المتعلقة بالمؤهلات الواردة.

الإطار اللبناني للمؤهلات (LQF) هو الأداة الرئيسية الأخرى المفتقدة .على الرغم من اقتراح LQF وتجربته في مشروع لمؤسسة التدريب الأوروبية، لم يتم اتخاذ أي إجراءات حقيقية حتى الآن لتعميم استخدام LQF هذا. لذا يبدو من الصعب تحديد مستوى التأهيل بدقة وهذا يضر بعملية الاعتراف.

يؤثر غياب هذين العنصرين الرئيسيين في النظام على الحوار بين التعليم العالي والشركاء الاجتماعيين الاقتصاديين، وهو حوار يظل ضعيفًا وغير منتظم. مع ذلك ، هناك العديد من المبادرات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي من أجل تعزيز مثل هذا الحوار. لكن تبقى هذه المبادرات فردية وتحتاج إلى مزيد من الهيكلة والتطوير.

النقص في الأدوات

هناك العديد من الأدوات ذات الفائدة الكبيرة لعمليات الاعتراف غير متوافرة في النظام اللبناني. لا يوجد نظام أرصدة موحد بل هناك أنظمة مختلفة تتعايش: إجمالا أرصدة أمريكية وECTS. علاوة على ذلك، لا يتم اعتماد ملحق الدبلوم بشكل كبير. توفر بعض المؤسسات للطلاب في كثير من الأحيان نسخة أو شهادة عن الدراسات والمقررات.

التوصيات

استناداً إلى الدراسة السابقة ، يمكن رسم العديد من التوصيات وتقديمها إلى مختلف الجهات المعنية في التعليم العالي اللبناني. يمكن فصل هذه التوصيات إلى مجموعتين فرعيتين؛ مجموعة عامة ومجموعة محددة بضمان الجودة.

التوصيات العامة

1. وضع مجموعة من المراسيم والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإكمال قانون تنظيم التعليم العالي اللبناني (عدد 285 ، نيسان 2014):
    أ. التخفيف من مهمة لجنة المعادلات من خلال اعتماد إجراءات الاعتراف ضمن نظام المؤهلات اللبنانية
    ب. تحديد القواعد والقوانين للاعتراف بالمؤهلات التي لا معادل لها في النظام اللبناني
    ت. تحديد القواعد والقوانين للاعتراف بالارصدة والتعلم مدى الحياة
2. بناء مركز معلومات:
    أ. يستفيد من الخبرة الحالية للجنة المعادلات من خلال تجميع ما تم الاعتراف به وأسباب الاعتراف
    ب. يوفر معلومات دقيقة وشفافة حول المؤهلات اللبنانية
    ت. يستلهم وظائفه وإجراءاته من مراكز ENIC-NARIC
3. التصديق على اتفاقية لشبونة .على الرغم من أن لجنة العتراف تطبق هذه الاتفاقية في عملياتها العادية، من المستحسن أن يصادق البرلمان على هذه الاتفاقية لإنفاذ تطبيقها.
4. تعزيز استخدام مختلف أدوات الدعم المنسقة:

أ. نظام أرصدة مشترك ECTS. هو نظام ممتاز يركز على الطالب ويعكس عبء العمل للطلاب

ب. ملحق الدبلوم

التوصيات المتعلقة بضمان الجودة

1. إنشاء وتعزيز استخدام إطار لبناني للمؤهلات. يشكل الاطار الذي تم وضعه في مشروع مؤسسة التدريب الأوروبية أساسًا ثابتًا ويحتاج إلى مزيد من التطوير والتوسع في استخدامه. يجب أن يتضمن الاطار النهائي:

أ. المعادلة: النظر في شروط القبول والتقييم ومدة البرامج

ب. مؤهلات أخرى غير تلك المقابلة للدورات الثلاث المدعوة في مسار بولونيا، على سبيل المثال .مؤهل بين الدرجة الأولى والثانية

ت. التعليم والتدريب المهني ومؤهلات التعلم مدى الحياة بشكل عام

يقدم تبني إطار وطني للمؤهلات لعمليات الاعتراف معلومات ثمينة بطريقة موحدة وشاملة وشفافة. يسهل ربطه بالاطار الاوروبي ترجمة المؤهلات أو على الأقل فهم واضح لمستوياتها. يجب أن يكون الاطار أداة للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة مما يؤثر إيجابيا على قراءة الشهادات وبالتالي على الاعتراف بالمؤهلات من قبل الجهات الفاعلة الاجتماعية الاقتصادية.

2. إنشاء هيئة ضمان الجودة اللبنانية من خصائصها:

أ. تضمين معايير أساسية في تقييم إجراءات الاعتراف المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي

ب. توفير معلومات شفافة عن معايير ضمان الجودة ، والمبادئ التوجيهية واللوائح التي من شأنها تحسين الثقة في عمليات ضمان الجودة المعتمدة في لبنان

ت. ربط نظام ضمان الجودة اللبناني بالشبكات الدولية (ENQA) مما يسمح بفهم متبادل للعمليات والإجراءات

المراجع

1- The European Recognition Manual for Higher Education Institutions, Practical guidelines for credential evaluators and admissions officers to provide fair and flexible recognition of foreign degrees and studies abroad Second edition **2016.**

2- Level-setting and recognition of learning outcomes: The use of level descriptors in the twenty-first century, UNESCO, **2015 (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/).**

3- Keevy, J. and Jaftha, C. Referencing of Qualifications Frameworks: A New Mode of Recognition to Take Note of. Pretoria, SAQA. **2014.**

4- Nuffic.. Linking credential evaluation and prior learning assessment and recognition. **2010**

www.coe.int/t/dg4/highereducation/ehea2010/tbilisi05/mak_ice-plar_EN.asp.

5- European Area of Recognition Manual. Practical Guidelines for Fair Recognition of Qualifications. The Hague, Nuffic.. **2012.**

6- Keevy, J. and Jansen, J.Fair Trade for Teachers: Transferability of Teacher, Qualifications in the Commonwealth. London, Commonwealth Secretariat. **2010.**

7- Convention on the Recognition of Qualifications concerning Higher Education in the European Region (almost always referred to as the Lisbon Recognition Convention (LRC). Link:http://conventions.coe.int/Treaty/Commun/QueVoulezVous.asp?NT=165&CM=1&DF=2 6/01/ **2010** &CL=ENG;

8- ENIC-.-NARIC Network. Link: http://enic-.-naric.net;

9- Rauhvargers, A. and A. Rusakova, Improving recognition in the European Higher Education Area: an analysis of national action plans, Council of Europe **2010**. Link: http://book.coe.int/EN/ficheouvrage.php?PAGEID=36&lang=EN&produit_aliasid=2469.

10- Bologna Working Group on Qualifications Frameworks, A Framework for Qualifications of the European Higher Education Area, Danish Ministry of Science, Technology and Innovation, February **2005**.

11- Christian Thune (ENQA). Standards and Guidelines for Quality Assurance in the European Higher Education Area, Helsinki, Finland **2005,** (http://www.enqa.net/bologna.lasso).

12- Bologna Process Stocktaking, Report from a working group appointed by the BFUG to the Conference of European Ministers responsible for HE, Bergen, 19-20 May **2005**.

13-Tavenas F., Quality Assurance: A Reference System for Indicators and Evaluation Procedures, EUA Publications, **2004.**

14- Bergan S., Recognition issues in the Bologna process, Council of Europe **2003**. Link: http://book.coe.int/EN/ficheouvrage.php?PAGEID=36&lang=EN&produit_aliasid=1618

15- Gonzalez J. and Wagenaar R. (eds.), Tuning Educational Structures in Europe: Final Report Phase One, **2003.**

16- Van Damme, D. (2002a), Quality assurance in an international environment: national and international interests and tensions. Background paper for the CHEA International Seminar III San Francisco, January 24 **2002,** Van Damme, D. (2002b), Convergence in European higher education: confronting or anticipating the global higher education market? Paper at the international conference at the occasion of the 50th anniversary of NUFFIC, The Hague, 19 March **2002**, Van Damme, D. (2001a), Quality issues in the internationalization of higher education, Higher, Van Damme, D. (2000), Trends and models in international quality assurance and accreditation, Van Damme, D. (2000a), Accreditation in global higher education: the need for international information and co-operation. Memo for the Commission on Global Accreditation of the IAUP. Van Damme, D. (2000b), European approaches to quality assurance: models, characteristics and challenges, South African Journal of Higher

Education, 14(2), pp. 10-19. Van Damme, D. (1999), Internationalization and quality assurance: towards worldwide accreditation? Paper commissioned for IAUP XIIth Triennial Conference, Brussels, [http://www.ia-up.org].

17- Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA) Code of Practice for the assurance of academic quality and standards in higher education. Section Collaborative Provision (Gloucester, QAA). (**1999a**),

18- Quality Assurance Agency for Higher Education (QAA), Guidelines on the quality assurance of distance learning (Gloucester, QAA). (**1999b**)

19- Van der Wende, M. C. Quality assurance of internationalization and internationalization of quality assurance, in OECD-IMHE, Quality and internationalization in higher education (Paris, OECD), pp. 225-240. Education , 41, pp. 415-441. (**1999**)

20- Harman, G. Quality assurance mechanisms and their use as policy instruments: major international approaches and the Australian experience since 1993, European Journal of Education, 33 (3), 331-348. **(1998a)**

21- Harman, G., The management of quality assurance: a review of international practice, Higher Education Quarterly, 52 (4) 345-364, **(1998b)**

Annex A. TLQAA+ Project

A-1. Objectives

TLQAA+ is a structural capacity building Erasmus+ project aiming at developing the necessary structure for the evaluation and continuous improvement of the Lebanese higher education programmes. The main objectives of the project are:

- Develop a national qualifications framework (NQF) and match the different programmes against it to increase the transparency and recognition of skills and certifications.
- Study the relations between recognition and quality assurance (QA).
- Suggest recommendations regarding the QA for new delivery modes of courses and programmes.
- Establish a set of descriptive rules to build a unit of QA within the universities.
- Develop necessary standards and procedures for programmes' evaluation making use of the NQF.
- Shape the standards and procedures to three main fields; i/ Human Sciences, ii/ Health Sciences and, iii/ Engineering and Hard Sciences.
- Train experts and produce a short course about internal and external QA skills.
- Use the developed standards to do internal self-evaluation of selected university programmes in the three main fields (Human Sciences, Public Health, and Engineering).
- Conduct external evaluation of few selected programmes.

A-2. Structure

The project is formed of 13 work packages (WPs). The Lebanese University (UL for Lebanese University) is involved in most of these WPs, and responsible to develop WP3, entitled Recognition, NQF and QA. The Centre International d'Etudes Pédagogiques (CIEP) is the co-manager of WP3.

The following table summarises the TLQAA+ management information for WP3:

Title:	Recognition, NQF and QA
Managers:	Zeinab SAAD (contact point) (UL), Bruno Curvale (CIEP)
Members:	UL, ENQA, DGHE, USEK, ALI, UOB
Start date:	15/10/2016
End Date:	15/12/2017

Tasks:	erform a bibliographical study of the quality issues related to recognition and the role of QFs Prepare a first set of recommendations inalize the recommendations after feedback to be collected during the first national roundtable
Deliverables:	Bibliographical Study on QA, Recognition and QFs 15/06/2017 QA, Recognition and QFs 15/12/2017
Supporting documents and facts:	- Bibliographical references - Results from other EU projects - Roundtable
Comments:	